

تتناول هذه النصوص نظرية سيادة الأمة ونظرية سيادة الشعب، وتناقش مزايا وعيوب كل منهما. **نظرية سيادة الأمة** تُنسب هذه النظرية إلى جون جاك روسو وتؤكد على أن السيادة لا تخص الحاكم بل الأمة. - تُعدّ السيادة وحدةً واحدةً لا تُجزأ ولا تُتصرف فيها أو تُتنازل عنها، - وتُعتبر الأمة مصدر كلّ سيادة، كما أكد إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عام 1789. - تُؤدّي هذه النظرية إلى نظام نيابي تقليدي، مع اعتبار الانتخاب وظيفةً وليس حقاً، - ويتمّ تمثيل الأمة من قبل النواب بدلاً من الوكالة الإلزامية. - تُنتقد هذه النظرية لاعتبارها الأمة وحدةً مستقلةً عن أفرادها، - ولأنّها تُؤدّي إلى الاستبداد بسبب السيادة المطلقة، - ولأنّها لا تزال ذات صلةٍ في عصرنا الحالي. **نظرية سيادة الشعب** تُعترف هذه النظرية بسيادة الشعب باعتباره مكوناً من أفرادٍ أحرارٍ متساوين، - تُقسّم السيادة بينهم بالتساوي، - وهذا يعني الشعب السياسي وليس الاجتماعي. - تُؤدّي هذه النظرية إلى اعتبار الانتخاب حقاً وليس وظيفةً، - وتُناسب الديمقراطية المباشرة بدلاً من الديمقراطية النيابية. - يُعدّ القانون تعبيراً عن إرادة الأغلبية، - وتُنتقد هذه النظرية لعدم ضمان صحة قرارات الناخبين، - ولأنّها تُمكن من تعسف السلطات الحاكمة، - ولأنّ حقّ الاقتراع أصبح حقاً عاماً وليس مقيداً في معظم الدول.